

Egyptian Observatory For Education & Training & Employment



مؤشرات سوق العمل بمحاظلة الدقهلية

رصد من أجل تطوير منظومة
التعليم والتدريب والتشغيل

مؤشرات سوق العمل في محافظة الدقهلية

إعداد

جميل حلمي عبد الواحد

نوفمبر ٢٠٠٨

مؤشرات سوق العمل في محافظة الدقهلية

تستمد أهمية تحليل سوق العمل في محافظة الدقهلية من التعرف عن قرب على شكل العرض والطلب والمشكلات الناتجة عن عدم الاتساق بينهما بصورة أكثر دقة وخصوصية لهذه المنطقة الجغرافية، ومن ثم التعرف على الاحتياجات الحقيقية لسوق العمل في محافظة الدقهلية، بل من الممكن أن يحقق ذلك تقييماً لما تحقق من الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها متخذي القرار، وبما يمكن أن يلبي أيضاً احتياجات المسؤولين عن رسم وتخطيط القوة البشرية في هذا الإقليم الذي يحتل المركز الرابع بين محافظات الجمهورية بالنسبة لتعداد السكان.

وقد تناول هذا التقرير بالتحليل والدراسة سوق العمل في محافظة الدقهلية، بالاعتماد على البيانات الواردة في مسح العمالة بالعينة الصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٧، وقد أهتم التقرير بالعرض التفصيلي للمؤشرات المتعلقة بجانب العرض والطلب على العمالة في محافظة الدقهلية بالإضافة إلى مؤشرات البطالة التي تعتبر أحد أهم المشكلات المزمنة الناتجة من عدم الاتساق بين العرض والطلب في سوق العمل.

أهتم القسم الأول من التقرير بعرض خصائص قوة العمل في محافظة الدقهلية من حيث الخصائص الديموجرافية، والتعليمية، والنوع الاجتماعي والنشاط الاقتصادي، ووُجد أن قوة العمل في الدقهلية تقدر بنحو 1.74 مليون نسمة، وبما يشكل نحو ٧,٣٪ من جملة قوة العمل في مصر، وأن نحو ٧١٪ من قوة العمل يتركزون في الريف، كما يشكل الذكور نحو ٧٥٪ من قوة العمل وذلك خلال عام ٢٠٠٧. وبالنسبة للحالة العمرية لقوة العمل وجد أن ٧٨٪ من قوة العمل في الدقهلية تتركز في فئة الناضجين (٢٥ سنة فأكثر). وبالنسبة للحالة التعليمية وُجد اتجاه معدل نمو قوة العمل من الحاصلين على مؤهل متوسط نحو الارتفاع حيث ارتفع عددهم بمعدل ١٤٪ ليشكلون نحو ٣٦٪ من إجمالي قوة العمل عام ٢٠٠٧ وقد جاء ذلك نتيجة تركيز نسبة كبرى من الطلبة المتحقيين بالتعليم الفني في مصر في محافظة الدقهلية بنحو ٧٪ وذلك خلال عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧، وفيما يخص معدل المشاركة الخام في النشاط الاقتصادي فقد بلغ نحو ٣٣٪ وبما يدل على ارتفاع معدل الإعالة وزيادة أعباء الفئة العاملة كما بلغ هذا المعدل عند الذكور ٥١٪ في حين بلغ عند الإناث ١٦٪ فقط.

أما القسم الثاني من التقرير فقد تعرض بالعرض والتحليل لمؤشرات التشغيل في محافظة الدقهلية والتطور الحادث ما بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٧، وُجد أن نسبة المشتغلين من قوة العمل ارتفعت من ٨٥٪ عام ٢٠٠٢ إلى ٨٨٪ عام ٢٠٠٧ وهو ما يمكن إرجاعه إلى ارتفاع عدد المشتغلين بنحو ١٥٪ وبما يفوق معدل نمو قوة العمل البالغ ١١٪، وزيادة فرص العمل الفنية المتاحة أمام الحاصلين على مؤهل متوسط حيث بلغ معدل نمو المشتغلين من الذكور الحاصلين على مؤهل متوسط نحو ٦٩٪ بين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٧ ليشكلوا نسبة ٣٣٪ من جملة المشتغلين الذكور في الدقهلية عام ٢٠٠٧، بالإضافة إلى زيادة دور القطاع الخاص في توفير فرص عمل حيث ارتفع معدل نمو المشتغلين في القطاع الخاص بين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٧ بنحو ١٣٪، بالإضافة إلى تزايد دور قطاع الخدمات في توفير فرص عمل حيث ارتفع حجم المشتغلين في هذا القطاع بين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٧ بمعدل ١٤٪، ليركز فيه نحو ٥٨٪ من إجمالي المشتغلين في الدقهلية عام ٢٠٠٧، وبالنسبة للحالة العملية للمشتغلين فقد ارتفعت نسبة المشتغلين " بأجر نقدي" في الدقهلية بين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٧ بمعدل ٢١٪ ليشكلون نسبة ٥٧٪ من جملة المشتغلين، وبالنسبة لتوزيع المشتغلين حسب النشاط الاقتصادي لاحظ التقرير تركيز النسبة الكبرى من المشتغلين في قطاع الخدمات بنسبة ٥٨٪ من إجمالي المشتغلين، يليه قطاع الزراعة بنسبة ٣٤٪، ثم قطاع الصناعة بنسبة ٨٪ فقط.

أما القسم الثالث من التقرير فقد ركز على عرض الملامح الرئيسية للبطالة في الدقهلية باعتبارها نتاجا للتفاعل بين قوى العرض والطلب، وُجد اتجاه عدد المتعطلين في الدقهلية إلى الانخفاض ليصل معدل البطالة في الدقهلية إلى ١٢٪ عام ٢٠٠٧ مقارنة بـ ١٥٪ عام ٢٠٠٢. وهو ما يمكن إرجاعه إلى انخفاض معدل بطالة الذكور من ١٠٪ عام ٢٠٠٢ إلى ٥٪ عام ٢٠٠٧، وكذلك انخفاض معدل البطالة في الريف من ١٤٪ عام ٢٠٠٢ إلى ١٠٪ عام ٢٠٠٧، وانخفاض معدل بطالة الشباب من ٣٥٪ عام ٢٠٠٢ إلى ٢٩٪ عام ٢٠٠٧، وتتركز نسبة ٥٨٪ من المتعطلين في الدقهلية في الحاصلين على مؤهل متوسط في حين يشكل الحاصلين على مؤهل جامعي فأعلى نسبة ٣٢٪ من إجمالي المتعطلين.

وقد خلصت الدراسة إلى العديد من التوصيات والتي من أهمها تنمية الاستثمارات الزراعية في محافظة الدقهلية حيث يمكن الاستفادة من القومات الزراعية المتوفرة في الدقهلية حيث يوجد مساحة ٥٠ ألف فدان قابلة للاستصلاح والاستزراع بالمحافظة، و تنمية الاستثمارات الصناعية، والاستفادة من مميزات

المنطقة الصناعية بجمصة والتي تبلغ مساحتها ٧٢٧ فدانا ، و تطوير الدور الذى تقوم به جمعيات تنمية المجتمع فيما يخص تشغيل المرأة ، وبحث الأسباب الرئيسية المسئولة عن ارتفاع معدل بطالة الإناث في محافظة الدقهلية .